

**Economic Diversification in Libya: Reality, Challenges, and Prospects for Transformation***Eman Hamadallah Atiya* *Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli*Corresponding Author's Email: eman.atiya001@gmail.com**Received: 30/8/2026 Revised: 3/9/2026 Accepted: 25/9/2026 Publication: 30/9/2026****Abstract**

This study reviewed the topic of economic diversification in Libya as the optimal solution to reduce dependence on oil as the main source of income. The Libyan economy is characterized by a rentier nature, making it vulnerable to internal and external fluctuations, and limiting the state's ability to build a diverse and sustainable production and export base. The study aims to analyze the extent to which the diversification indicator has been achieved in general, and specifically during the period 2020-2025, relying on published data, by examining the development of the structure of GDP, public revenues, and exports. The study concluded that the path of economic diversification has been marked by instability and variation. GDP indicators showed a relative improvement in the contribution of non-oil activities, but this improvement was not similarly reflected in public revenues, which still heavily rely on oil. Additionally, the results of the foreign trade analysis highlighted weak diversification, as the share of non-oil exports dropped to nearly 1%, indicating a limited establishment of a diverse export base. The study concluded that there is a gap between relative production diversification on the one hand, and financial and export diversification on the other, which confirms that diversification is still incomplete and unsustainable. Based on the results, the study recommends prioritizing political and security stability, along with reforming institutions, improving the investment environment, developing human capital, and advancing specific sectors like agriculture, renewable energy, and tourism, in order to create a long-term strategic plan for diversifying the Libyan economy.

Keywords: *Economic Diversification, Oil Dependence, Libyan Economy, Non-Oil Exports***التنوع الاقتصادي في ليبيا: الواقع والتحديات وأفاق التحول****ايمان حمد الله عطية****كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس**eman.atiya001@gmail.com**ملخص الدراسة**

استعرضت هذه الدراسة موضوع التنوع الاقتصادي في ليبيا باعتباره الحل الأمثل لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، حيث يتميز الاقتصاد الليبي بطابع ريعي يجعله عرضة للتقلبات الداخلية والخارجية، كما يحد من قدرة الدولة على بناء قاعدة إنتاجية وتصديرية متنوعة ومستدامة.

تهدف الدراسة الى تحليل مدى تحقيق مؤشر التنوع الاقتصادي في ليبيا وخاصةً خلال الفترة 2020-2025، بالاعتماد على البيانات المنشورة، وذلك من خلال دراسة تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي والايادات العامة والصادرات.

توصلت الدراسة الي أن مسار التنوع الاقتصادي اتسم بعدم الاستقرار والتباين، اذ أظهرت مؤشرات الناتج المحلي تحسناً نسبياً في مساهمة الأنشطة غير النفطية، الا أن هذا التحسن لم ينعكس بشكل مماثل على الإيرادات العامة التي مازالت تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، كما أبرزت نتائج تحليل التجارة الخارجية ضعف التنوع، حيث انخفضت حصة الصادرات غير النفطية حتى قاربت 1% من اجمالي الصادرات بما يدل على محدودية بناء قاعدة تصديرية متنوعة.

وقد خلصت الدراسة الي وجود فجوة بين التنوع الانتاجي النسبي من جهة والتنوع المالي والتصدير من جهة أخرى، وهذا يؤكد أن التنوع ما يزال غير مكتمل وغير مستدام، وبناء على النتائج توصي الدراسة بضرورة تقديم الاستقرار السياسي والأمني كأولوية، الي جانب اصلاح المؤسسات، وتحسين بيئة الاستثمار، وتنمية رأس المال البشري، وتطوير بعض القطاعات مثل الزراعة والطاقة المتجددة والسياحة، سعياً لبلورة خطة استراتيجية طويلة الأمد لتنوع الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الاعتماد على النفط، الاقتصاد الليبي، الصادرات غير النفطية

المقدمة

يعد الاقتصاد أساس بناء الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي، والتنوع الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية نظراً لأهميته خاصة في الدول النفطية، وذلك لما تعانيه من تشوهات واختلالات في اقتصادها.

ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات العامة منذ عقود، حيث يشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 97% من الصادرات، الأمر الذي جعل الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات نتيجة التغيرات والتقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية. (البنك الدولي، 2025)

ان الاعتماد الكلي على قطاع واحد يعيق الاقتصاد، وينعكس ذلك على هيكل الاقتصاد الكلي واتجاهات الاستثمار وتوظيف الموارد، الامر الذي يستوجب ضرورة البحث عن بدائل اقتصادية تسهم في تنوع مصادر الدخل للدولة وتساعد في توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المختلفة في الاقتصاد الليبي.

كما ان ذلك سوف يقلل أثر التقلبات الخارجية ويساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة.

وبناءً عليه فان هذه الدراسة تركز على الإجابة عن سؤال مهم هو هل استطاعت الدولة الليبية تنوع الاقتصاد ام لا؟ وكيف يمكن تحقيق التنوع ذلك في ظل القيود البنوية والمؤسسية الحالية؟

وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه.

مشكلة الدراسة

تمتلك ليبيا موارد طبيعية هائلة سواء زراعية أو جغرافية أو بحرية يمكن أن تدعم الاقتصاد الليبي، الا انه لايزال الاعتماد الكلي على النفط مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات، وهذا نتيجة تذبذب السياسات وضعف بيئة الأعمال وصعوبات التمويل طويل الأجل وقصور البنية التحتية وتحديات World bank,2021,UNDP,2020 الحوكمة .

ومن هنا تبرز المشكلة الأساسية:

كيف يمكن تنوع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على النفط ليسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

أسئلة الدراسة

تجيب الدراسة على التساؤلات التالي

1. ما هو واقع الاقتصاد الليبي؟ وما المبررات التي تجعل تنوع الاقتصاد ضرورة ملحة؟

2. ماهي القطاعات والمجالات الواعدة التي يمكن استغلالها لتحقيق التنوع الاقتصادي؟

3. ماهي أبرز التحديات التي تواجه سياسات التنويع الاقتصادي في ليبيا؟ وما الحلول والسياسات المناسبة لتحقيق التنويع الاقتصادي لليبيا؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. إثراء أدبيات تنويع الاقتصاد في الدول النفطية.
2. تقديم توصيات وسياسات قابلة للتطبيق لرفع مساهمة القطاعات الغير نفطية في الاقتصاد وتنويع الاقتصاد.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي:

1. التعرف على مفهوم تنويع الاقتصاد وتحليل واقع الاقتصاد الليبي.
2. تحديد القطاعات والمجالات التي يمكن من خلالها تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا.
3. تحليل التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي.
4. اقتراح حلول وسياسات تساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي واستخدمت الدراسة البيانات الرسمية وبعض المؤشرات العالمية من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما حاولت تحليل واقع الاقتصاد الليبي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية من التقارير المحلية لبعض المؤسسات الليبية.

المصطلحات

التنويع الاقتصادي: هو التحول نحو هيكل أكثر تنوعاً في الإنتاج المحلي والتجارة، بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وتوفير الأساس للنمو المستدام ويُعرّف التنويع الاقتصادي أيضاً على أنه عملية تحويل الاقتصاد من مصدر واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة من القطاعات والأسواق.

الاقتصاد الريعي: وهو الاقتصاد الذي يعتمد على مورد طبيعي كمصدر لإيرادات الدولة، ويستخدم هنا لارتباط إيرادات الاقتصاد الليبي بالنفط.

الإيرادات النفطية: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من انتاج وتصدير النفط ومشتقاته.

الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع التنويع الاقتصادي وأهميته في البلدان العربية وأغلبها استخدم الأسلوب القياسي لقياس أثر التنويع على النمو والتنمية ومنها دراسة (الخطيب، 2011) بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي وتوصل الي ان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ودراسة (خشول 2020) هدفت الي عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكيفية تحقيقه وأوضحت انخفاض التنوع في الناتج المحلي والصادرات وارتفاع مؤشر التنويع في الواردات والاستثمار والإيرادات الجزائرية. (مخلوف 2022).

أما في الاقتصاد الليبي فقد تناولت عدة دراسات قضية التنويع في الاقتصاد الليبي وأثره على الاقتصاد والتنمية ، وأكدت على عدم تنويع الاقتصاد ، فدراسة الميهوب (2002) ،أوضحت العديد من الانجازات التنموية التي تحققت حتي عام 2000 ولم يكن التنويع من ضمن هذه الانجازات ، وكذلك دراسة الحويج (2018) ذكرت ان الاقتصاد الليبي لايزال يركز على النفط

في إيراداته العامة ، وأكد مخلوف (2022) في دراسته أن الاقتصاد الليبي ظل ضعيفاً ولم يحقق نتائج مؤثرة الا في عام 2020 بفعل انهيار غير متوقع في قطاع النفط سرعان ما عاد للهيمنة مره اخري .

تجارب بعض الدول

أ) تجربة الامارات العربية المتحدة

اعتمدت الامارات العربية المتحدة استراتيجية تنوع الاقتصاد منذ السبعينات وعملت على تقليل الاعتماد على النفط واستغلال العائدات النفطية في تطوير القطاعات الأخرى، فقد انتهجت التنوع الاقتصادي كمنظومة متكاملة من تطوير الموانئ والخدمات المالية والعقارية والبنية التحتية والسياحة والتمويل الي التعليم والتنظيم، وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية حوالي 30% فقط مقارنة بما كان عليه قبل هذه السياسة حيث كان 70%، وزادت مساهمة القطاعات غير النفطية الي أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي. (صندوق النقد الدولي، 2025)

ب) تجربة النرويج

اعتمدت النرويج طريقة مختلفة لتنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وذلك من خلال الاستفادة من العائدات النفطية والاستثمارات طويلة الاجل وذلك بإنشاء صندوق يسمى ((صندوق الثروة السيادي)) الذي يستثمر العائدات النفطية عالمياً حتى يؤمن الدخل بشكل مستمر ودائم ويحافظ عليه للأجيال القادمة. ركزت النرويج على تطوير القطاعات الصناعية والخدمية مع دعم البحث والابتكار والانتقال الي صناعات ذات قيمة، وحققت الاستقرار والنمو الاقتصادي ونجحت في تقليل الاعتماد على النفط، وأثبتت بذلك أن التنوع الاقتصادي بالإدارة المالية السليمة والاستثمار في المعرفة وأنهما عاملان مهمان في التنوع.

الدروس المستفادة لليبيا

هناك عدة نقاط أساسية مشتركة في هذه التجارب يمكن الاستفادة منها نذكر منها ما يلي:

- استراتيجية واضحة توضح الأولويات.

- ضرورة تحويل عائدات النفط الي استثمارات طويلة الاجل في مختلف القطاعات.

- تعزيز الكفاءات المحلية بتطوير التعليم والتدريب المهني.

- التشجيع على الاستثمار المحلي في القطاعات الغير نفطية كالسياحة والزراعة والصناعة والخدمات.

- وضع سياسات واضحة لا تعتمد على النفط.

أولاً / الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

1-1 مفهوم التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هنا هو استراتيجية تهدف الي تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل الوطني وذلك بتوسيع قاعدة النشاط الإنتاجي وزيادة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليل الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد نتيجة تقلبات أسعار النفط. (UNCTAD,2021,IMF,2024) وهو بناء قدرات تنافسية وسلاسل قيمة محلية.

ويعتبر التنوع الاقتصادي ضروري للدول المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وذلك لان الاعتماد الأحادي يزيد من تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية مثل تقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. (البنك الدولي، 2025)

1 - 2 أهمية التنوع الاقتصادي

تبرز أهمية التنوع الاقتصادي في الآتي:

1. يزيد من قوة الاقتصاد ويقلل الاعتماد على النفط الذي تتقلب أسعاره، وبذلك يحقق الاستقرار الاقتصادي.
2. يوفر فرص عمل جديدة ويحد من البطالة والفقر لأنه يزيد الأنشطة الاقتصادية التي تستقطب عدد من البطالة.
3. يعزز الاستقرار عبر تقليل التوترات الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للثروات.
4. يشجع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام بعيداً عن استنزاف النفط والغاز.

1_3 أهداف التنوع الاقتصادي

يمكن تصور أهمية التنوع كمنظومة تشمل الآتي:

1. تقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط.
2. تنويع الإنتاج وتنمية القطاعات الغير نفطية.
3. تنويع التمويل والاستثمار بزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
4. تحسين الاستقرار الاقتصادي في مواجهة التقلبات الخارجية.
5. تنويع رأس المال البشري برفع مهارات القوى العاملة بما يتماشى مع احتياجات القطاعات (WorldBank,2021,ILO,2020 (الجديدة)

ثانياً / واقع الاقتصاد الليبي

2 - 1 الملامح الرئيسية للاقتصاد الليبي

يمكن تلخيص الملامح الرئيسية للوضع الاقتصادي في ليبيا في النقاط التالية:

1. يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط والغاز حيث يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 94% من إجمالي الصادرات، و85% من الإيرادات العامة. (النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2025) وعلى الرغم من ثروات ليبيا الكثيرة إلا أن مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي محدودة نسبياً.
2. تشكل عائدات النفط الجزء الأكبر من الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي ينعكس على الانفاق العام ويجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط، فمثلاً في عام 2024 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% نتيجة انخفاض أسعار النفط وإنتاجه (البنك الدولي، 2025)، وكذلك يؤدي الي تقلبات الاستثمارات العامة وصعوبة التخطيط طويل الاجل.
3. ان أغلب الصادرات هي الصادرات النفطية بينما القطاعات الأخرى نسبتها ضئيلة جداً وهذا ينعكس، (UNCTAD,2021 على ميزان التجارة وفرص خلق الوظائف في سلاسل الامداد.
4. ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
5. قلة فرص العمل في القطاعات الغير نفطية.

2- 2 أهمية التنوع الاقتصادي لليبيا

- تكمّن أهمية تنويع الاقتصاد الليبي في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل وتقليل الاضطرابات الاقتصادية نتيجة الاعتماد على النفط وهذا من شأنه أن يؤدي الي:
- أ) تطوير القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الدخل للدولة.
 - ب) التوسع في الأنشطة الاقتصادية نتيجة تنويع الاقتصاد يتيح فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.
 - ج) تقليل التقلبات التي تحدث نتيجة الاعتماد على النفط والتي تكون بسبب التغيرات في الأسعار العالمية.

(د) تقليل مخاطر إحلال الطاقات البديلة للنفط.

(هـ) يشكل تنويع الاقتصاد الليبي منطلقاً أساسياً لبناء اقتصاد أكثر استقراراً ومناعة ضد تقلبات أسعار النفط، وأيضاً مرتكزاً أساسياً لاقتصاد ما بعد النفط. (مخلوف، 2022)

2 - 3 التحديات الاقتصادية الراهنة

توجد عدة أمور تواجه التنويع الاقتصادي وتقف عائقاً أمام تحقيق هذا الأمر أهمها ما يلي:

1. عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث أن تقلب السياسات وعدم تطبيق القوانين وغياب الحقوق يقلل من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
2. ضعف البنية التحتية من طرق وموانئ وكهرباء واتصالات وغيرها، كل ذلك يؤثر على القطاع الزراعي والصناعي.
3. نقص الكفاءات والمهارات البشرية المؤهلة يؤثر على الكفاءة الإنتاجية وجودة الإنتاج في القطاعات الغير نفطية.
4. عدم تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات بالشكل الصحيح نتيجة ضعف المؤسسات والفساد الإداري.
5. تحديات التصدير والجودة والمعايير والتكاليف تؤثر على الاندماج في السوق.

ثالثاً / مجالات التنويع الاقتصادي في ليبيا

يتضمن الاقتصاد الليبي العديد من القطاعات الغير نفطية والتي يمكن أن تفتح مجالات عدة لدعم الاقتصاد الوطني إذا تم استغلالها بشكل جيد، وسيتم هنا توضيح أهم هذه القطاعات وما يمكن الاستثمار فيه.

3-1 قطاع الزراعة

تمتلك ليبيا مساحات واسعة صالحة للزراعة، ويمكن أن تنتج محاصيل زراعية متنوعة تعزز الأمن الغذائي وتقلل من الاستيراد وتوفر فرص عمل جيدة.

الفرص الاستثمارية في الزراعة

- انشاء مشاريع زراعية حديثة تعتمد على الري الحديث.
- اقامة مشروعات التحويل الغذائي (تعليب - تجفيف - زيوت... الخ).
- الاستثمار في الثروة الحيوانية ونتاج الألبان واللحوم.
- استغلال الأراضي الصحراوية من خلال تقنيات الزراعة الصحراوية المتكررة.

3-2 قطاع الصناعة

اعتمد التصنيع في ليبيا بشكل أساسي على الصناعات النفطية الثقيلة، وعلى بعض الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة، كالصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والصناعات المعدنية والهندسية والبتروكيماويات، وأنجزت حوالي 400 مشروع خلال الفترة (1970 - 2000) وقد ساهمت هذه المشروعات الصناعية في زيادة الناتج الصناعي، وإضافة نحو 60 منتجاً صناعياً معظمها للسوق المحلي باستثناء البتروكيماويات (تقرير وزارة التخطيط عن التنمية في ليبيا، 2004).

تعاني الصناعة في ليبيا من ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا، لكنها توفر فرص جيدة للاستثمار، وقد استحوذ قطاع التطوير الصناعي على نسبة كبيرة من استثمارات الحكومة في خطة العام المالي 2024 بلغت 37%، ويحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة لا تقل عن 16% وفي اجمالي القوى العاملة بنسبة 14% (التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتنمية، 2024).

الفرص الاستثمارية في الصناعة

- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- انشاء مصانع حديثة.

- استيراد التكنولوجيا وتوظيفها في المصانع المحلية.

3-3 قطاع الطاقة المتجددة

تمتلك ليبيا امكانات كبيرة في الطاقة الشمسية والرياح، وذلك يخدم انتاج الطاقة الكهربائية والتحلية والقطاع الزراعي.

الفرص الاستثمارية في الطاقة المتجددة

- انشاء مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح.

- تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري ودعم القطاعات بالطاقة الأخرى.

3-4 قطاع السياحة

تمتلك ليبيا العديد من المقومات السياحية القادرة على خلق خدمات مباشرة (ايواء -نقل -مطاعم) وخدمات غير مباشرة (حرف

-تراث -تنظيم فعاليات وغيره). من مقومات السياحة في ليبيا ما يلي:

(أ) السياحة التاريخية (مدن رومانية واسلامية قديمة).

(ب) السياحة الصحراوية (الواحات والصحراء الكبرى).

(ج) السياحة الساحلية (شاطئ البحر الابيض المتوسط).

الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة

يمكن للدولة تحقيق أهدافها الاقتصادية من السياحة من خلال:

- انشاء منتجعات وفنادق سياحية.

- تطوير المراكز الثقافية والتاريخية لجذب السياح.

- الاهتمام بالسياحة الصحراوية.

ولكي يتحقق ذلك يجب توفير الأمن والاستقرار وتحديث البنية التحتية وتحسين التسويق والتأثيرات وخدمات الزوار.

3-5 قطاع الخدمات

تشمل الخدمات قطاع التعليم والصحة والبناء والتشييد والنقل والمواصلات، وكذلك تكنولوجيا المعلومات ويعد هذا القطاع الأول

من حيث استيعاب اليد العاملة، والثاني من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي، ويركز تطوير قطاع الخدمات

على التعليم والصحة والبناء والتشييد على حساب الخدمات المالية والمصرفية.

الفرص الاستثمارية في قطاع الخدمات

- تطوير الجامعات والمعاهد لتدريب الكوادر الوطنية.

- انشاء مستشفيات ومراكز صحية حديثة.

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والخدمات اللوجستية لتسهيل التجارة.

رابعاً / تحليل واقع التنوع الاقتصادي ومصادر الدخل في ليبيا

يفرض الاعتماد الكبير على مورد طبيعي واحد تحليل واقع التنوع الاقتصادي من خلال مجموعة مؤشرات تعكس مدى مساهمة

القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي والمالية العامة والتجارة الخارجية ويتناول هذا الجزء تحليل واقع التنوع الاقتصادي

ومصادر الدخل في ليبيا بالاعتماد على بعض المؤشرات منها هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيكل الإيرادات العامة والصادرات وذلك بهدف الوقوف على مدى استمرار الاعتماد على النفط.

4 - 1 هيكل الناتج المحلي الاجمالي

يعد هيكل الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة لمعرفة مدى التنوع حيث يوضح مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن التعرف على مدى استمرار الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تطور هذه الأنشطة كما نلاحظ في الجدولين التاليين (1-2).

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2013

البيان	السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي		61,008.9	110,303.6	142,408.0	161,275.0	161,921.0	178,652.2
الأنشطة النفطية		26,990.0	70,324.0	62,752.0	70,768.0	67,290.0	-
الأنشطة غير النفطية		34,019.0	39,979.0	90,507.0	90,507.0	94,632.0	-

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي

جدول (2) هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

البيان	السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الأنشطة النفطية		44.2	63.8	44.1	43.9	41.6	-
الأنشطة غير النفطية		5.85	36.2	55.9	56.1	58.4	-

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث من بيانات الجدول السابق رقم (1)

تشير بيانات الجدول رقم (2) الي ان هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي شهد تغيرات ملحوظة في الوزن النسبي للأنشطة النفطية وغير النفطية خلال السنوات الاخيرة حيث سجلت الأنشطة النفطية ارتفاعا ملحوظ وصل 63.8% عام 2021 ثم تراجعت تدريجيا الي 41.6% عام 2024، في حين ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية من 36.2% عام 2021 الي 58.4% عام 2024.

وبعكس هذا الاتجاه تحسناً نسبياً في مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بما يمكن ان يشير الي الاتجاه نحو قدر من التنوع في هيكل النشاط الاقتصادي الا ان التذبذب الكبير في مساهمة القطاع النفطي خلال تلك الفترة يؤكد استمرار حساسية الاقتصاد الليبي للتغيرات في النشاط النفطي وبالتالي فان ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لا ينبغي تفسيرها تحولاً هيكلياً نحو تنوع الاقتصاد ،لان تغير هذه النسب يرتبط بتقلبات انتاج النفط واسعاره والظروف الاقتصادية ، ولذلك يتطلب الامر تحليل جانب الإيرادات العامة الي جانب هيكل الناتج المحلي الاجمالي وذلك لقياس مدى اعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية .

4 - 2 هيكل الإيرادات الليبية

تطور الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة)

يؤدي تنوع الاقتصاد مع الاستمرار في تطبيقه الي زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية وانخفاض نسبة الإيرادات النفطية.

كما يلاحظ من الجدول التالي رقم (3) ان الإيرادات النفطية في ليبيا تشكل نحو 97% (2021) من مجموع الإيرادات، وهي نفس النسبة من حوالي ثلاثون عاما تقريبا، وهذا يدل على عدم تنويع الاقتصاد.

جدول (3) هيكل الإيرادات في الاقتصاد الليبي

الإيرادات السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الإيرادات النفطية	5,280.0	103,368.9	130,535.1	121,692.3	89,810.1	116,836.3
نسبة الإيرادات النفطية	%23.1	%97.9	%97.1	%96.3	%72.7	%85.3
الإيرادات الغير نفطية	2,281.0	2,263.1	3,841.1	4,225.4	4,220.90	5,369.4
نسبة الإيرادات الغير نفطية	%10.0	%2.1	%2.9	%3.7	%3.4	%3.9
أرباح المصرف المركزي	-	-	-	-	7,000.00	2,691.3
إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي	15,257.0	-	-	-	22,500.00	12,000.00
نسبة إيرادات رسوم النقد الأجنبي	%66.9	-	-	-	%18.2	%8.8
اجمالي الإيرادات	22,818.0	105,632.0	134,376.2	125,917.7	123,531.1	136,897.0

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي/

يوضح الجدول السابق (3) ان هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يعكس استمرار الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة، وضعف مساهمة الإيرادات الغير نفطية، بالإضافة الي ظهور مورد إضافي وهو إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي خلال عامي 2024 و2025.

نلاحظ انخفاض في نسبة الإيرادات النفطية الي نحو 23.1% من اجمالي الإيرادات عام 2020، وارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية وإيرادات رسم بيع النقد الأجنبي حيث بلغت حوالي 66.9% ويرجع ذلك الي الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال العام 2020 التي انعكست على الإيرادات العامة.

أما في عام 2021 حدث تحول جوهري في هيكل الإيرادات، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية بصورة كبيرة لتبلغ نسبتها حوالي 97.9% من اجمالي الإيرادات بينما تراجع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية الي 2.1% من اجمالي الإيرادات غير النفطية، واستمر هذا الانخفاض خلال الاعوام اللاحقة 2022 و2023.

شهد عام 2024 تغيرا نسبيا حيث تراجعت نسبة الإيرادات النفطية الي 72.7% من اجمالي الإيرادات مع ظهور مساهمة واضحة لإيرادات النقد الأجنبي والتي بلغت نسبتها 18.2% من اجمالي الإيرادات في محاولة لتعويض جزء من انخفاض الإيرادات النفطية من خلال ادوات ومصادر اخرى. وفي عام 2025 عادت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية للارتفاع مجددا لتصل الي 85.3% من اجمالي الإيرادات بينما بلغت إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي نحو 8.8%، وبقيت مساهمة الإيرادات الغير نفطية محدودة عند 3.9% من اجمالي الإيرادات.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (3) هيمنة الإيرادات غير النفطية في معظم السنوات، وضعف مساهمة الإيرادات الغير نفطية مع ظهور رسم بيع النقد الأجنبي كمصدر للإيرادات وخاصة في 2024 إلا أنها تظل غير كافية لإحداث تحول هيكلي في مصادر الإيرادات ومن ثما فإن استدامة المالية العامة تتطلب التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل وتنمية الإيرادات غير النفطية الي جانب دعم القطاعات الانتاجية القادرة على توليد موارد مستدامة وتقليل تعرض المالية العامة لتقلبات أسواق النفط العالمية .

4-3 هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي

تتضمن الصادرات الليبية الصادرات النفطية والصادرات الغير نفطية، ومازال منذ السبعينات وحتى الان يستحوذ قطاع النفط على معظم الصادرات حيث تصل لأكثر من 90% من اجمالي الصادرات، وهذا يعكس استمرار هيمنة القطاع النفطي على الصادرات الليبية.

جدول (4) هيكل الصادرات الليبية

الصادرات السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
صادرات نفطية	10,377.0	139,811.3	180,789.1	168,955.7	158,151.4	187,383.6
نسبة الصادرات النفطية	80.2%	95.8%	94.7%	94.8%	95%	99%
صادرات غير نفطية	2,565.9	6,171.2	9,996.0	9,174.2	8,263.7	1,780.1
نسبة الصادرات الغير نفطية	19.8%	4.2%	5.3%	5.2%	5%	1%
اجمالي الصادرات	12,943.0	145,982.4	190,785.1	178,129.9	166,415.0	189,163.7

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي

نلاحظ من الجدول السابق رقم (4) ان نسبة الصادرات النفطية الي مجموع الصادرات في عام 2020 بلغت 80.2% بينما نسبة الصادرات الغير نفطية بلغت نحو 19.8% ، وهذا انخفاض ملحوظ لنسبة الصادرات النفطية وزيادة نسبة الصادرات الغير نفطية ولكن هذا العام (2020) حالة استثنائية وذلك لان هذا الانخفاض هو نتيجة لإغلاق الموانئ النفطية في تلك الفترة الذي أدى الي توقف شبه تام للصادرات النفطية في بداية عام 2020، بالإضافة الي جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد، أما في عام 2021 حدث تحول واضح في هيكل الصادرات فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية بشكل كبير لتصل 95.8% من اجمالي الصادرات بينما انخفضت مساهمة الصادرات غير النفطية الي اقل من 5% وذلك لارتفاع انتاج النفط من منتصف العام، ويستمر ارتفاع نسبة الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات الغير نفطية خلال السنوات اللاحقة لتصل نسبة الصادرات النفطية الي نحو 99% عام 2025 ويدل هذا على زيادة الاعتماد على النفط وتراجع الصادرات الغير نفطية ، وهي تنحصر في عدد محدود من السلع أهمها الكيماويات.

توضح البيانات السابقة هشاشة هيكل الصادرات الليبية حيث أن الانخفاض في انتاج النفط او تغير أسعاره العالمية سوف تنعكس مباشرة على حصيللة الصادرات والإيرادات الخارجية.

4 - 4 تقييم مؤشرات تنويع الاقتصاد الليبي

ان تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا يتطلب الانتقال من مجرد زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الي مرحلة أكثر تقدماً تتمثل في زيادة قدرتها على توليد الإيرادات العامة وزيادة مساهمتها في الصادرات بما يؤدي الي تقليل الاعتماد الهيكلي على النفط في الناتج المحلي والمالية العامة والتجارة الخارجية في آن واحد.

التنويع الاقتصادي الحقيقي = تنويع الانتاج + تنويع إيرادات + تنويع الصادرات

يتيح الربط بين هذه المؤشرات تكوين رؤية شاملة حول مستوى التنويع الاقتصادي والتميز بين التحسن النسبي في مساهمة الأنشطة غير النفطية وبين التحول الهيكلي الحقيقي القادر على تقليل الاعتماد على النفط في الانتاج والإيرادات والصادرات. ولكي نعرف مدى ذلك وهل نجحت ليبيا في تنويع الاقتصاد أم لا؟ لابد من تقييم بعض المؤشرات المهمة وحساب متوسط الاعتماد على النفط ومعدل التغير لمعرفة نسبة التنويع كما في الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5) تقييم مؤشرات تنويع الاقتصاد الليبي

المؤشر %	2020	2021	2022	2023	2024	2025	الاتجاه العام
مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الاجمالي %	44.2	63.8	44.1	43.9	41.6	-	تراجع نسبي بعد 2021
مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي %	55.8	36.2	55.9	56.1	58.4	-	تحسن نسبي بعد 2021
الإيرادات النفطية / اجمالي الإيرادات	23.1	97.9	97.1	96.3	72.7	85.3	اعتماد مرتفع جداً
الإيرادات غير النفطية / اجمالي الإيرادات	10.0	2.1	2.9	3.7	3.4	3.9	مساهمة محدودة جداً
الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات	80.2	95.8	94.7	94.8	95.0	99.0	اعتماد متزايد جداً
الصادرات غير النفطية / اجمالي الصادرات	19.8	4.2	5.3	5.2	5.0	1.0	تراجع شديد

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من الجداول السابقة

تفسير المؤشرات وفقاً للبيانات بالجدول السابق

1 - مؤشر التنويع الانتاجي

بلغ متوسط مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي خلال 2020 - 2025 حوالي 47.5% مقابل 52.5% للأنشطة غير النفطية، وهي تعتبر نتيجة جيدة الا ان المتوسط يخفي تذبذباً كبيراً، حيث يلاحظ ان مساهمة الأنشطة النفطية ارتفعت الي 63.8% عام 2021 ثم تراجعت الي 41.6% عام 2024. وبذلك يمكن وصف التنويع الانتاجي بأنه تحسن نسبي لكنه غير مستقر.

2 - مؤشر التنوع المالي

تظهر المشكلة هنا بوضوح أكثر، حيث بلغ متوسط حصة الإيرادات النفطية خلال الفترة 2020-2025 حوالي 78.7% في حين لم يتجاوز متوسط الإيرادات الغير نفطية حوالي 4.3%، وقد ارتفعت الإيرادات النفطية من 23.1% عام 2020 الي 85.3% عام 2025.

وبالتالي لم يتحقق تحسن مستدام في تنوع مصادر الإيرادات العامة رغم ارتفاع القيمة المطلقة لبعض الإيرادات الغير نفطية. إذاً ارتفاع قيمة الإيرادات الغير نفطية لا يعني بالضرورة زيادة التنوع خاصة إذا كانت الإيرادات النفطية تنمو بمعدلات أكبر.

3 - مؤشر التنوع التصديري

يعتبر هذا المؤشر الأكثر وضوحاً، فقد بلغ متوسط حصة الصادرات النفطية خلال الفترة 2020-2025 حوالي 93.3% من اجمالي الصادرات مقابل 6.8% للصادرات الغير نفطية.

والامر الأكثر خطورة ارتفاع الصادرات النفطية من 80.2% عام 2020 الي 99% عام 2025، في حين تراجع الصادرات الغير نفطية من 19.8% الي 1%.

وهذا يشير الي تراجع شديد في التنوع التصديري خلال هذه الفترة، وهذا دليل قوي على عدم التنوع الاقتصادي واستمرار الطابع الريعي للاقتصاد الليبي.

خامساً / نتائج الدراسة

أولاً / نتائج التحليل

تشير النتائج التحليل الي أن مسار التنوع الاقتصادي في ليبيا خلال تلك الفترة (2020-2025) اتسم بعدم الاستقرار والتباين، فمن ناحية أظهرت مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي تحسناً نسبياً في مساهمة الأنشطة غير النفطية بما يعكس وجود تحول نسبي في هيكل النشاط الانتاجي لصالح القطاعات الغير نفطية. غير ان هذا التحسن لم ينعكس نفسه على الإيرادات العامة التي استمر اعتمادها الكبير على النفط.

ويظهر ضعف التنوع بصورة أكثر وضوحاً في قطاع التجارة الخارجية، حيث انخفضت فيه حصة الصادرات غير النفطية حتى بلغت نحو 1% وهو ما يؤكد محدودية قدرة الدولة على بناء قاعدة تصديرية متنوعة. وبمقارنة المؤشرات الثلاثة (الناتج - الإيرادات - الصادرات) يتضح وجود فجوة بين التنوع الانتاجي النسبي من جهة، والتنوع المالي والتصدير من جهة أخرى.

اذ أن ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لم يتحول الي زيادة موازية في مساهمة الإيرادات الغير نفطية او الصادرات الغير نفطية، مما يؤكد ان الاقتصاد الليبي يعتمد على النفط في تمويل المالية العامة وتوليد عائدات النقد الاجنبي، الامر الذي يجعل عملية التنوع الاقتصادي غير مكتملة وغير مستدامة حتى الآن.

ثانياً / النتائج العامة

بعد استعراض وضع القطاعات المختلفة في الاقتصاد الليبي فقد تم التوصل الي النتائج العامة التالية:

1- اعتماد القطاع المصرفي في ليبيا بشكل كبير على المصارف العامة، نتيجة لضعف الإطار التنظيمي، ومحدودية الوصول الي الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فانه يجب تحديث البنية التحتية المصرفية، وإدخال آليات الائتمان، وتشجيع الحلول المصرفية الرقمية.

2 - يعاني قطاع الزراعة في ليبيا من ضعف البنية التحتية للرعي وقدم الإطار التنظيمي، ومحدودية الاستثمارات، وعليه لابد من تحسين البنية التحتية للزراعة، تطوير اليات التمويل الزراعي والاستثمار في سلسلة التبريد اللوجستية وريادة الأعمال الريفية.

3 - تمثل البنية الرقمية الضعيفة وهياكل السوق الاحتكارية والتشريعات القديمة عوائق أمام تطورها القطاع الذي لديه إمكانيات كبيرة للنمو وخلق فرص العمل، ولهذا لابد من وضع إطار قانوني قوي لحماية البيانات والأمن السيبراني والحكومة الالكترونية، وزيادة الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية ودعم الشركات الخاصة.

4 - توقفت بعض الخدمات وزادت تكاليف الأعمال والانشاءات نتيجة تدهور البيئة التحتية بسبب النزاعات والحروب الداخلية الأمر الذي أدى الي ارتفاع تكاليف بعض الأعمال وتوقف تقديم الخدمات، وعليه لابد من وضع استراتيجية قوية للبيئة التحتية لتشجيع الاستثمارات وجذبها.

عموماً فإن مسار التنوع الاقتصادي يُعد عملية معقدة تتطلب وضوح الرؤية وتحديد الأهداف، لأن الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط بشكل أساسي الي اقتصاد متنوع ليس سهلاً، بل تستلزم هذه العملية تغييرات هيكلية ونظام سياسي واعي ومدرّك لأهمية التنوع الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة لذلك.

سادساً/ التوصيات والسياسات المقترحة

توصلت الدراسة استناداً الي النتائج السابقة الي التوصيات والسياسات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنوع الاقتصادي بشكل أفضل، وهذه التوصيات والسياسات كالآتي:

أ) اصلاح المؤسسات

- تطوير القوانين الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات.

- محاربة الفساد وتعزيز الشفافية.

- انشاء هيئات تنمية قوية للقطاعات المختلفة.

ب) تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال:

- ضمان حقوق الملكية تعاقدات الاستثمار.

- تقديم الحوافز المختلفة للمستثمرين في القطاعات الغير نفطية.

- تسهيل إجراءات التأسيس والتسجيل للمشروعات الصغيرة.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج) تنمية رأس المال البشري من خلال:

- تطوير التعليم المهني والفني لتلبية احتياجات السوق.

- انشاء مراكز لبرامج تدريب مهني مرتبطة بالقطاعات الزراعية والصناعية... الخ.

- استجلاب الخبرات الأجنبية لتدريب الكوادر الوطنية.

د) تطوير مشاريع زراعية حديثة لتعزيز الأمن الغذائي.

هـ) استثمار الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء.

و) تنمية قطاع السياحة البيئية والثقافية لتعزيز الإيرادات من هذا القطاع.

وأخيراً يمكن تبني خطة استراتيجية طويلة الأمد لتنوع الاقتصاد الليبي (على غرار رؤية الامارات العربية 2030، أو خطة النرويج الاقتصادية)

قائمة المراجع

أولاً/التقارير والمراجع العربية:

- البنك الدولي. (2006). التقرير القطري عن ليبيا. مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الخطيب، ممدوح عوض. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 16-17 فبراير.
- الحويج، حسين فرج. (2018). ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
- الزعر، محمد أمين. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية. المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
- الفارسي، عيسى حمد. (2005). تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة القطاع الخاص. نشرة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان 3-4، اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة، ليبيا.
- الميهوب، صالح. (2002). التجربة التنموية في ليبيا. بحث مقدم إلى ندوة هوية الاقتصاد الليبي، مجلس التخطيط العام، سرت، ليبيا.
- بغني، طارق سليمان. (2018). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2014. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(1)، جامعة قناة السويس، مصر.
- عبد المجيد، عثمان سالم، والكاسح، جمعة مفتاح. (2025). تقييم مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة 2000-2023. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع لكلية الاقتصاد، بني وليد، ليبيا.
- محمد، مخلوف مفتاح. (2022). التنويع الاقتصادي: الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 23(2)، نوفمبر، برلين، ألمانيا.
- مصرف ليبيا المركزي. (د.ت.). النشرة الاقتصادية [أعداد متعددة].
- وزارة التخطيط الليبية. (د.ت.). المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية [إصدارات متعددة].

ثانياً/التقارير والمراجع الأجنبية:

- International Monetary Fund. (2025, June 25). Executive Board concludes the 2025 Article IV consultation with Libya. <https://www.imf.org/en/News/Arricles/2025/06/25/pr-25217-libya-imf-executive-boar-concludes-the2025-article-iv-consultation>
- International Monetary Fund. (n.d.). Diversification of economies: Oil and non-oil growth. <https://www.imf.org/en/publications>
- International Monetary Fund. (n.d.). United Arab Emirates: Country information and Article IV consultations. <https://www.imf.org/en/countries/ARE>
- International Monetary Fund. (n.d.). Norway: Article IV consultations. <https://www.imf.org/en/countries/NOR>
- Ministry of Finance, Norway. (n.d.). Ministry of Finance. <https://regjeringen.no/en/dep/fin>
- Norges Bank Investment Management. (n.d.). Investment management information and annual reports. <https://www.nbim.no>

Economic Diversification in Libya: Reality, Challenges, and Prospects for Transformation

- Observatory of Economic Complexity. (2025). .Libya: Exports, imports, and trade partners.
<https://oec.world/en/profile/country/libya/overview>
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (n.d.). Policy frameworks for structural change and productivity.
<https://www.oecd.org/en/publications.html>
- Koresh, M. A., & Abzabez, A. A. (2026). The Future of the Libyan-European Geoeconomic Partnership in the Era of Global Energy Transition: A Conceptual Framework of Complex Interdependence. *Shihab Journal of Humanities*, 2(2), 16-21.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (n.d.). Norway: Economic policy analysis and structural issues. <https://www.oecd.org/en/publication.html>
- United Nations Conference on Trade and Development. (n.d.). World investment report.
<https://unctad.org/publications>
- United Nations Industrial Development Organization. (n.d.). Industrial development reports.
<https://www.unido.org/resources/publications>
- World Bank. (n.d.). Doing Business: Investment climate in the United Arab Emirates.
<https://www.worldbank.org>
- World Bank. (n.d.). Industry, investment, and global value chains.
<https://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness>
- World Bank. (2025). .Libya: Overview—Development news, research, and data.
<https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview>